الأمم المتحدة

A/C.4/67/SR.20

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميسون ..... (غابون)

لاحقا: السيدة بورلاند (نائب الرئيس) ..... (بليز)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-58138 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/67/332 و A/67/338 و A/67/372 و A/67/375 و A/67/511 و A/67/550)

١ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): تحدث بصفته رئيساً للجنة الخاصة وعرض تقريرها (A/67/550) الذي يبحث في حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وقال إن التقرير يتضمن معلومات جُمعت خلال البعثة التي قامت بها اللجنة الخاصة إلى ١٠ المنطقة لمدة أسبوع في تموز/يوليه ٢٠١٢، ومن خلال المشاورات مع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة ٧٦/٦٦. ومن المؤسف أن حكومة إسرائيل، على غرار السنوات السابقة، لم تستجب للطلبات المتكررة للاجتماع والسماح بالوصول إلى الأراضي المحتلة. وكانت اللجنة قد طلبت معلومات من مجموعة واسعة من المصادر بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

٢ - ووجّه الانتباه إلى خلاصة التقرير المزعجة للغاية التي تقول بأن الممارسات الإسرائيلية ترقى إلى استراتيجية تهدف إما إلى إرغام الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم، أو إلى تهميشهم لإنشاء نظام يتسم بالاضطهاد الدائم واستمراره. وأن التطبيق المنهجي لهذه الاستراتيجية يلقي بظلال الشك على ادعاء إسرائيل بأنها ملتزمة بالهدف المتمثل في قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ووجّه الانتباه أيضاً إلى التوصيات الواردة في التقرير.

٣ - **السيد سيمونوفيتش** (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): في معرض تقديمه خمسة تقارير للأمين العام في إطار البند ٥٣ من جدول الأعمال، قال إن التقرير عن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/67/511) يحدد الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، ودعم إدارة شؤون الإعلام لأعمال اللجنة الخاصة.

٤ - وقال إن التقرير المتعلق بانطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية المحتلة الأخرى (A/67/332) يشير إلى أنه على الرغم من طلبات الأمين العام، وللسنة الثانية على التوالي، لم يرد أي رد من إسرائيل، أو من أي طرف من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ذي الصلة.

٥ - واستند التقرير المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل (A/67/375) إلى عملية الرصد التي اضطلع بها مكتب حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن المعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية، ووصف مسائل حقوق الإنسان المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وأعمال العنف التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون. وركز على السبل التي أدت فيها السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالمستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى انتهاك الحق في تقرير مصير الشعب الفلسطيني. ودعا التقرير إسرائيل إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية والالتزامات الواردة في خريطة الطريق، للوفاء بالتزامها بالحفاظ على النظام العام في

الضفة الغربية، والتحقيق في جميع الادعاءات الخطيرة المتعلقة بالأعمال الإجرامية التي يرتكبها المستوطنون أو قوات الأمن التابعة لها. وأشار التقرير أيضا إلى أن انتهاك إسرائيل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم مسألة تشغل جميع الدول.

٦ - وركز التقرير بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/67/372) أساساً على الحصار المفروض على غزة، وإطلاق الصواريخ من غزة إلى إسرائيل، والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، وممارسة إسرائيل الاحتجاز التعسفي، والجهود الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع ومركز الأرض الفلسطينية المحتلة وتكوينها الديمغرافي.

٧ - ولخص التقرير الأخير، عن الجولان السوري المحتل (A/67/338)، الردود الواردة من الجمهورية العربية السورية والجزائر والأرجنتين وقطر والسودان لطلب الأمين العام للحصول على معلومات من الدول الأعضاء حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٦/٨٠.

٨ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه من الواضح أن اللجنة استندت في دراستها عن الحالة إلى العهود الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وقواعد لاهاي. بيد أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، رفضت مرة أخرى التعاون، وانتهكت التزاماتها باحترام القرارات ذات الصلة، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. وتواصل إسرائيل ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، مع الإفلات من العقاب، مما يضر الأشخاص الذين يعانون من احتلالها العسكري غير الشرعي القمعي منذ ٤٥ عاماً. وهذه المسألة تستحق الشجب ذاته الذي يُعبّر عنه عندما تنتهك دول أعضاء أخرى مثل هذه الالتزامات، لا سيما كما فعلت إسرائيل مراراً وتكراراً، وعمداً وعلى مدى فترة طويلة من الزمن.

٩ - وقالت إن تقارير اللجنة الخاصة، إلى جانب التقارير الأخيرة الصادرة عن المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، تنقل صورة قاتمة عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وللأسف، فقد تدهور الوضع خلال السنة الماضية، بعد أن كثفت إسرائيل تدابيرها غير القانونية. ومن بين العديد من الإحصاءات المثيرة للفزع ارتفاع العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون بنسبة ٢٣٧ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩. ويجب ألا يكون تصاعد الانتهاكات سبباً يدعو إلى القلق فحسب، بل لجعل المجتمع الدولي يتحمل مسؤولياته بموجب القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

١٠ - وقالت إن إسرائيل لا تسعى إلى تحقيق سلام عادل، بل إلى ترسيخ برنامجها التوسعي غير القانوني من خلال استعمار الأرض الفلسطينية وإخضاع الشعب الفلسطيني. إن ممارسات الحكومة الإسرائيلية الوحشية وغير المشروعة تفقد مصداقيتها بالالتزام بمبدأ الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وفي الواقع، توجد أزمة حقوق إنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتواصل إسرائيل عمداً اتباع سياسات وممارسات تنتهك القانون الدولي وتحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف وحرياته على نحو منهجي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت الهجمات العسكرية الإسرائيلية عن مصرع ٩٠ فلسطينياً في قطاع غزة وإصابة ٣٧١ آخر بجروح بمن فيهم ٨٥ طفلاً. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لقي ٩ فلسطينيين مصرعهم على يد قوات الاحتلال، وأصيب ٢ ٤٥٣ آخر بجروح، معظمهم من استخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد المتظاهرين المسالمين. ولا يزال حوالي ٠٠٠ ٥ فلسطيني مسجونين في

ظروف يرثى لها، ويخضعون إلى جميع أشكال سوء المعاملة. بالإضافة إلى ذلك، تحتجز إسرائيل بين ٥٠٠ و ٧٠٠ طفل كل سنة يتعرضون لسوء معاملة مروعة.

١١ - وأضافت أن للاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات وتوسيعها يومياً، والجدار العازل والهياكل الأساسية الاستعمارية ذات الصلة، تأثير مدمر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ووحدة الأرض الفلسطينية، وإمكانية الحل القائم على وجود دولتين. علاوة على ذلك، فإن أكثر من ٨٥ في المائة من طول الجدار الذي أقامته إسرائيل حاد عن حدود عام ١٩٦٧ إلى عمق الأرض الفلسطينية المحتلة، وعندما يُنجز، سيحصر قرابة ٢٥ ٠٠٠ فلسطيني في جيوب معزولة محاطة بالأسوار. وقد ازدادت الهجمات الخبيثة من قبل المستوطنين الإسرائيليين وميليشيات المستوطنين زيادة كبيرة، مما زاد من حدة التوتر وزعزعة استقرار الحالة. وينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويجب أن تخضع للمساءلة عن هذه الجرائم.

١٢ - وفي السنوات الأخيرة، ازداد تهديم إسرائيل للبيوت الفلسطينية وممتلكاتهم الأخرى زيادة كبيرة، حيث تم تدمير ٣٧٨ من الممتلكات الفلسطينية خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ وحدها، شملت ١٢٠ بيتاً أسرياً، أدت إلى تشريد ٥٠٠ فلسطيني وجعلتهم بلا مأوى، أكثر من نصفهم من الأطفال. وجرت أكثر من ٦٠ في المائة من عمليات الهدم في المناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والجدار، مما يكشف عن العلاقة المباشرة بين هذه السياسات غير القانونية. وفي قطاع غزة، جعل الحصار الإسرائيلي والعدوان العسكري غير القانوني ٨٠ في المائة من الفلسطينيين في غزة يعتمدون على المعونة الإنسانية الأساسية في معيشتهم. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن فريق الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة بعنوان: ”غزة في عام ٢٠٢٠: مكان ملائم للعيش“ لن تكون غزة صالحة للعيش بحلول عام ٢٠٢٠ إذا استمرت هذه الحالة.

١٣ - ودعا الوفد عن فلسطين إسرائيل إلى رفع الحصار غير الإنساني واتخاذ تدابير لكفالة حركة الأشخاص والبضائع بصورة منتظمة ومستمرة، بما في ذلك حركة المعونة الإنسانية اللازمة للانتعاش الاقتصادي. وعلى نحو ملحوظ، وعلى الرغم من سياسات إسرائيل القمعية، لا يزال الشعب الفلسطيني وقيادته ملتزمين بعملية السلام، وإجراء مفاوضات للتوصل إلى حلّ لجميع المسائل، وإنهاء الاحتلال، وتحقيق حلّ الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. بيد أن السلام لا يمكن أن يتحقق أبداً طالما ظلت إسرائيل تتحدى القانون ولا تزال غير راغبة في الشراكة في عملية السلام.

١٤ - وأضافت أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يخضع إسرائيل للمساءلة وكفالة امتثالها لعهود حقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويعد ذلك أمراً أساسياً لإنقاذ آفاق السلام الآخذة في التدهور بسرعة، والسماح للشعب الفلسطيني أن يحقق تطلعاته الوطنية في نهاية الأمر ليعيش شعباً حراً وآمناً في دولته المستقلة فلسطين، عاصمتها القدس الشرقية.

١٥ - **السيد فريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): متحدثاً أيضاً باسم البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا، قال إن إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي لا يزال يشكل أحد الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي. وإن التطورات الجارية

في المنطقة تجعل الحاجة إلى إحراز تقدم في عملية السلام أكثر إلحاحاً. إن مراعاة تطلعات الشعب في المنطقة، بما في ذلك حقوق الفلسطينيين في إقامة دولة وفي الأمن بالنسبة للإسرائيليين، تشكل عنصراً بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والرخاء في المنطقة ككل. وأكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بالتوصل إلى حلّ الدولتين عن طريق التفاوض، مؤكداً على الدور المحوري للمجموعة الرباعية، ومشيراً إلى بيانها الأخير الصادر في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقال إن اتفاق السلام الشامل ينبغي أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقاً، ومبادرة السلام العربية. وأشار إلى انطباق القانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك انطباق اتفاقية جنيف الرابعة. وكما ورد في الاستنتاجات التي اعتمدها مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، دعا الاتحاد الأوروبي الطرفين إلى مواصلة اتخاذ إجراءات لكفالة إجراء مفاوضات هادفة، والامتناع عن الأعمال التي تقوض مصداقية العملية، ومنع التحريض على العنف.

١٦ - وأعرب عن أسفه لاستمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك القرارات المتعلقة ببناء ٧٩٧ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة غيلو، ووحدات إضافية في مستوطنة هار حوما المجاورة، التي تساهم في عملية فصل القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يزيد من صعوبة استئناف المفاوضات. وقال إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وينبغي لحكومة إسرائيل أن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وفقا لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. ولا بد من إيجاد طريقة من خلال المفاوضات للتوصل إلى حلّ بشأن وضع القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية للدولتين.

١٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه لعملية بناء الدولة الفلسطينية. وبما أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر جهة مانحة للسلطة الفلسطينية، فإنه يدعو إسرائيل والجهات المانحة الدولية إلى تقديم المساعدة لتحاشي تفاقم الأزمة المالية الفلسطينية، والآثار السلبية ذات الصلة في الجهود الرامية إلى بناء الدولة التي أثنت عليها لجنة الاتصال المخصصة والبنك الدولي والمجتمع الدولي. ويمثل تحويل الضرائب وإيرادات الجمارك التي تجمعها إسرائيل من أجل السلطة الفلسطينية التزاما بموجب بروتوكول باريس ولا يزال يشكل عنصراً رئيسياً في هذه الجهود.

١٨ - وأضاف أن قلقاً بالغاً يساور الاتحاد الأوروبي إزاء تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين في المنطقة جيم، التي تشكل أرضها الاحتياطية الرئيسية. وقد منعت عوائق خطيرة السلطة الفلسطينية من الوصول إلى المنطقة وتعزيز التنمية الاقتصادية. ومن بين المشاكل العديدة التي تواجهها هدم المساكن الفلسطينية والهياكل الأساسية، والإجراءات الإدارية المعقدة للحصول على تصاريح البناء، والموافقة على الخطط الرئيسية، ومحدودية إمكانية الوصول إلى المياه. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى العمل لتحسين آليات الوصول، وإدارة التعاون الدولي، بما في ذلك في ما يتعلق بالجهات المانحة الدولية. وبدوره، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الاقتصاد وتطوير الهياكل الأساسية الفلسطينية في المنطقة جيم، على النحو المبين في خطة العمل المشترك الخمسية التي اعتمدت في إطار ما يسمى سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي.

١٩ - ويدين الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات استمرار أعمال العنف والأعمال الاستفزازية المتعمدة ضد المدنيين الفلسطينيين. ويدعو الحكومة الإسرائيلية إلى حماية المدنيين الفلسطينيين من أعمال العنف، وتقديم مرتكبي أي من

هذه الأعمال إلى العدالة، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٢٠ - ومع إدراكنا التام للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، فإن ما يثير جزع الاتحاد الأوروبي الهجمات الصاروخية المتكررة من غزة، ويدين بأشد العبارات أي شكل من أشكال العنف التي تستهدف المدنيين عمداً. وينبغي أن يعمل جميع الشركاء في المنطقة على منع تهريب الأسلحة إلى غزة، لكن الوضع في غزة وجنوب إسرائيل سيظل غير مستقر، طالما ظلت غزة منفصلة سياسياً عن الضفة الغربية.

٢١ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى فتح المعابر على الفور وعلى نحو مستدام وغير مشروط من أجل تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى قطاع غزة ومنه. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والاحترام التام للقانون الإنساني الدولي، والتنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥. وتمثل المصالحة بين الفلسطينيين وراء الرئيس محمود عباس عنصراً هاماً من أجل وحدة الدولة الفلسطينية المقبلة، بغية التوصل إلى حل الدولتين.

٢٢ - أما بشأن المسألة المحددة المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن الاتحاد الأوروبي وإسرائيل تشاركان في حوار منتظم حول هذه المسائل في إطار علاقاتهما الثنائية. وقال إن الاتحاد الأوروبي دعا إسرائيل إلى استئناف التعاون التام مع مجلس حقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل. ولا يمكن لإسرائيل ولا لعمل هذه المؤسسات أن تستفيد من انسحاب إسرائيل من هذه الآليات.

٢٣ - ويرى الاتحاد الأوروبي أنه في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان يضطلعون بدور هام في تعزيز القيم المشتركة للديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان. وللفلسطينيين حق مشروع للمشاركة في مظاهرات سلمية. وإن لجوء إسرائيل بشكل مكثف إلى الاحتجاز الإداري لفترات طويلة جداً من دون توجيه تهمة يثير القلق. ووفقاً للقانون الدولي، ينبغي لإسرائيل أن توجه اتهامات رسمية ضد الأفراد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن ظروف الاحتجاز في السجون الإسرائيلية، ويحثّ الطرفين على الالتزام بتلك التعهدات. وفي الختام، قال إن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع شركائه في المجموعة الرباعية، ومع المجتمع الدولي للمساهمة في التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي.

٢٤ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): متحدثاً بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، قال إن قلقاً بالغاً يساور الحركة إزاء النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة، ولا سيما تلك التي تتطرق إلى سجن الفلسطينيين بشكل جماعي، والاحتجاز الإداري، وهدم البيوت بشكل روتيني، وتكثيف الأنشطة الاستيطانية، والحصار المفروض على غزة، وانتشار العنف من قبل المستوطنين، وعدم بذل أي جهد لمحاسبتهم. وقال إنه يدعو إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، لكفالة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ووضع حد للإفلات من العقاب في جميع الأراضي العربية التي لا تزال تحتلها منذ عام ١٩٦٧. وأضاف أنه يجب النظر في تأثير التدابير الإسرائيلية غير القانونية على السكان المدنيين ، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً، كالنساء والأطفال واللاجئين، بجدية واتخاذ تدابير وفقا للقانون الدولي لمعالجة الحالة.

٢٥ - وقال إنه يدين الحملة الإسرائيلية غير القانونية المتمثلة في الاعتقال والاحتجاز واستجواب الفلسطينيين التعسفي في ظروف قاسية وغير إنسانية، ويدعو إلى الإفراج عنهم فوراً،

وتعويضهم عن محنتهم من خلال مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وطالب أيضا بوضع حد للأنشطة الاستيطانية، والحصار المفروض على قطاع غزة، واحتلال الجولان السوري، وجميع الإجراءات الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة، ودعا إسرائيل إلى التعاون مع الجهود البناءة للدخول في مفاوضات لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس إعمال حقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حلّ الدولتين. وفي هذا السياق، أكد على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي متحداً في مطالبته بأن تحترم إسرائيل التزاماتها القانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وأن توقف جميع الانتهاكات على الفور.

٢٦ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إنه على الرغم من العقبات العديدة التي تفرضها إسرائيل، فإن اللجنة الخاصة اطلعت على الحالة على أرض الواقع وحصلت على شهادات من العديد من الفلسطينيين الذين كانوا ضحية للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. وتشعر ماليزيا بخيبة الأمل إزاء استمرار إسرائيل سياسة عدم التعاون مع اللجنة الخاصة. وقال إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تتحسن، بل ازدادت سوءاً في حقيقة الأمر. وإن استمرار إسرائيل ممارسة الاحتجاز الإداري والتعسفي للأطفال والكبار على حد سواء يثير الفزع، وكذلك المعاملة القاسية والعنيفة للذين يتم احتجازهم، وتطبيق القانون العسكري ضد الأطفال، ضمن ممارسات أخرى. ومما لا شك فيه، فإن السلطة القائمة بالاحتلال، تنتهك على نحو صارخ التزاماتها بموجب القوانين الدولية وحقوق الإنسان السارية. والأهم من ذلك، يبدو أنها تخلت عن أدنى معايير الكرامة الإنسانية وذلك لا بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية الأساسية فحسب، بل من كرامتهم الإنسانية أيضاً.

٢٧ - وقال إن ماليزيا تدين سياسة التهويد في الأرض الفلسطينية المحتلة، على النحو المبين في التقرير، بما في ذلك هدم البيوت الفلسطينية بشكل منهجي، وتشجيع النشاط الاستيطاني غير القانوني بقوة. ومن الواضح أن إسرائيل تهدف إلى تغيير المعالم الديمغرافية والواقع على الأرض. وإذا كانت إسرائيل ملتزمة بحل قضية فلسطين، فيجب عليها أن تفكك المستوطنات الحالية غير القانونية وعدم بناء مستوطنات غير قانونية جديدة على الأرض الفلسطينية مرة أخرى. ودعا الجمعية العامة إلى اعتماد تدابير جديدة لمعالجة سجل إسرائيل الطويل من عدم التعاون مع الأمم المتحدة. ويجب على إسرائيل أن تقبل بأن الحل الدائم والعادل، لا يفيد الفلسطينيين فحسب، بل سيسهم في سلامة وأمن إسرائيل نفسها.

٢٨ - وأعرب عن تأييد ماليزيا لجميع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، وطلب ضرورة إحالتها إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان وعرضها على مجلس حقوق الإنسان.

٢٩ - **السيد سيك** (السنغال): قال إن وفد بلده يشعر بالجزع إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المنتظمة والواسعة النطاق التي تتراوح من فرض قيود تعسفية على التنقل وحرية الاجتماع إلى عمليات الإخلاء ومصادرة الأراضي، والأعمال التي تشكل انتهاكاً كاملاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

٣٠ - وأعرب عن أسفه لاستخدام قوات الأمن الإسرائيلية القوة المفرطة، ولا سيما حرس الحدود وقوات الشرطة التي يكون معظم ضحاياها من الأشخاص المسالمين وغير المسلحين، الذين يجازفون بحياتهم يومياً لمجرد التعبير عن آرائهم على الملأ. وينبغي عدم تجاهل حالة الشباب الفلسطينيين؛ وإن إسرائيل ملتزمة باحترام التزاماتها بموجب الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل. وقال إن عواقب وخيمة تنجم عن المشقة الشديدة الناجمة عن الحصار المفروض على

غزة، لذلك فإن السنغال تدعو إلى رفعه بالكامل. وتستنكر السنغال أيضا الإفلات من العقاب الذي أخذ يترسخ في الأراضي المحتلة. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن تؤيد الشرعية وأن تفي بمسؤولياتها من خلال إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة. وتؤيد السنغال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧، التي سيسهم إنشاؤها بشكل حاسم في الحفاظ على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

٣١ - **السيدة كوميسانا بيردومو** (كوبا): قالت إن وفد بلدها يعرب عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة، لا سيما أنه جرى في ظروف صعبة. ويشكل تزايد العنف الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مصدر قلق متزايد، ولا سيما في غزة، حيث تثير معدلات الفقر والتشريد الجزع. كما أثارت مسألة الحصار، الذي يستحيل في ظله استيراد المواد اللازمة لبناء مدارس جديدة، مما يحدّ من فرص تعليم الصغار. علاوة على ذلك، تستخدم القوة المسلحة ضد السكان العزل بمن فيهم النساء والأطفال والمسنين.

٣٢ - وقالت إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل النزاع لم تكن مثمرة، وإن السلطات الإسرائيلية تزدري بصفاقة القانون الدولي. ولا يزال مجلس الأمن لا يستطيع تناول هذا الموضوع بجدية؛ إذ توجد معايير مزدوجة في العمل مع أحد أعضائها باستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. إن سياسات الإغلاق، والمستوطنات، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، يثير الشكوك حول عما إذا كانت إسرائيل تريد السلام حقاً. إن جميع الإجراءات التي تتخذها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي على أرض الواقع. وقالت إن كوبا تدين هذه الأعمال منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري المحتل، لأنها تشكل انتهاكات للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها المختلفة. وتؤيد كوبا الشعب الفلسطيني في حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، وتطالب بإعادة جميع الأراضي الفلسطينية بشكل غير مشروط، وهو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم.

٣٣ - **السيدة بورلاند** (بليز)، نائب الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

٣٤ - **السيد أبزاخ** (الأردن): قال إن حكومة بلده أحاطت علماً مع بالغ القلق بالتقرير، الذي يرسم صورة قاتمة عن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضاف أن الأردن يؤيد التوصيات الواردة فيه بالكامل. وقال إن حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية للسكان في تلك المنطقة، آخذة بالتدهور بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي. ويدعو إلى وقف جميع الانتهاكات الإسرائيلية والتدابير المتخذة من جانب واحد، ولا سيما ضد المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس.

٣٥ - ومن المحتم بنفس القدر وقف عمليات الحفر تحت الجسر الخشبي المؤقت المؤدي إلى طريق باب المغاربة، فضلا عن الجهود الرامية إلى إزالة الوجود العربي في القدس. ولا يوجد أساس قانوني للمستوطنات الإسرائيلية هناك بموجب القانون الدولي، وهي نقطة أعيد تأكيدها في مختلف قرارات مجلس الأمن. ويدين الأردن نوايا إسرائيل المعلنة ببناء مستوطنات جديدة، فضلا عن بناء أكاديمية عسكرية مزمعة في القدس الشرقية. علاوة على ذلك، فإن الحق في تقرير المصير هو المبدأ القانوني الذي يلزم جميع الدول بتعزيز إعماله بالنسبة للفلسطينيين، على النحو الذي أكدته فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤. وتشكل القضية الفلسطينية جوهر المشكلة الإقليمية، وتقتضي توجيه اهتمام شامل للتوصل إلى حل سلمي.

٣٦ - **السيدة تومي** (لبنان): قالت إن الاحتجاز الإداري في إسرائيل كان يعرف سابقا باسم الاعتقال، وهو إجراء يُستخدم في الفترة الاستعمارية لإبعاد الأفراد عن المجتمع على الرغم من عدم توجيه تهم جنائية لهم. وتؤكد التقارير المعروضة على اللجنة أن ممارسة الاحتجاز الإداري في إسرائيل أدت إلى تعرض الأشخاص الذين لم يشاركوا في أنشطة عنيفة وأنشطة لا تشكل تهديداً أمنيا إلى الحبس لفترات طويلة، ومعاملتهم بشدة وقسوة، لا سيما النساء والأطفال الفلسطينيين. ومع ملاحظة ما خلص إليه تقرير الأمين العام بارتفاع نسبة احتجاز الأطفال الفلسطينيين إلى ٧٣ في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قالت إن الوقت قد حان لأن يستعيد هؤلاء الأطفال حريتهم وأن يحلموا بمستقبل أفضل.

٣٧ - وقالت إن تدمير البيوت الفلسطينية، ومشاريع الهياكل الأساسية، والطرق والأراضي الزراعية والمرافق مستمر بلا هوادة، لكن يتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني. ويعدّ الجدار الفاصل وفرض نظام التصاريح تنفيذاً لسياسة فصل عنصري على الشعب الفلسطيني مما يشكل انتهاكاً لفتوى محكمة العدل الدولية، وعلى الرغم من ذلك تواصل إسرائيل بناء الجدار، وتفرض قيوداً شديدة على الحركة وإمكانية الوصول إلى جميع مناحي الحياة. لذلك، فهي تدعو المجتمع الدولي إلى دعم شعب فلسطين في حقه في العيش بكرامة وعدالة وسلام.

٣٨ - **السيد بن سليمان** (تونس): قال إن اللجنة الخاصة يجب أن تواصل عملها حتى ينتهي الاحتلال الإسرائيلي، وتذكير المجتمع الدولي بالمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من الوعود، يوجد انخفاض حاد في المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين في الوقت الذي توقفت فيه جميع الآفاق لاستئناف جهود السلام. وبعد ستة عقود من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والجولان السوري، يتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم لوضع حد للاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولة مستقلة.

٣٩ - وأدى الجمود إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، ولا يمارس الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان الجيش الإسرائيلي والحكومة فحسب، بل كذلك المستوطنون المتطرفون الذين يفعلون ذلك علناً، أمام أعين الحكومة الإسرائيلية، ووسط صمت دولي. إذ يجري استئصال الشعب من جذوره ويجري التطهير العرقي مع الإفلات التام من العقاب، في حين تجري مصادرة أراضي الفلسطينيين التاريخية باضطراد. وقد جعل ذلك حل إقامة دولتين أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً. وأعرب عن الأمل في أن ينضم المجتمع الدولي إلى سعي فلسطين المشروع والعادل للحصول على مركز دولة عضو في الأمم المتحدة ، وهذا من شأنه أن يوجّه رسالة مفادها أنه يوجد أساس حقيقي للسلام.

٤٠ - **السيد حامد** (الجمهورية العربية السورية): لاحظ مع الارتياح الدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة، التي تتسم تقاريرها بالمهنية والحيادية والموثوقية الشديدة. فمنذ ٦٠ عاماً، يشهد المجتمع الدولي انتهاكات منهجية وجماعية لحقوق الإنسان، وانتهاكات الصكوك القانونية والمعنوية والأخلاقية والمعايير الإنسانية. وفي العقد السابع من التراع، فإنه يتساءل كم من الوقت يجب أن يمرّ وكم شخص آخر يجب أن يعاني قبل أن تتخذ تدابير جادة لإنهاء الاحتلال، وعما إذا كان يتعين على سكان غزة أن يموتوا من الجوع حتى يُرفع الحصار. وكانت قد قدمت عشرات التقارير من لجان التحقيق على مر السنين - ألا تكفي هذه لإثبات خطورة الحالة؟ ودعت قرارات عديدة إسرائيل إلى إنهاء الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة وأدانت الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، - أليس هذا كاف لحمل

إسرائيل على إنهاء الاحتلال وإقناع البلدان بالتوقف عن دعم إسرائيل؟

٤١ - وثمة مأساة مستمرة في الجولان المحتل، حيث يعاني السوريون الرازحون تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يتسم بسياسات قمعية إرهابية، والتمييز العنصري والاحتجاز التعسفي. إذ يُمنع السوريون من السفر إلى خارج الأرض المحتلة، في حين يواصل الإسرائيليون بناء مستوطنات بسرعة محمومة في محاولة لإعادة رسم الخريطة. وقد أودت الألغام والقنابل العنقودية التي زرعتها القوات الإسرائيلية بحياة أكثر من ٧٢٦ ضحية، ٢٢٧ منهم من الأطفال. ومن واجب المجتمع الدولي كفالة العودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. إن مصداقية الأمم المتحدة على المحك: ويجب على المنظمة أن تضطلع بمسؤولياتها. علاوة على ذلك، لن يكون السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ممكناً إذا لم تستأنف عملية السلام التي كانت قد بدأت في مدريد في عام ١٩٩١.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.